المحاضرة رقم (04): تابع للمحور الثاني.

خامسا: المتعاملون في السوق المالية الدولية :

هناك أطراف عديدة تتعامل في سوق النقد الدولية ،أهمها :

1. البنوك المركزية و التي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على حركة التعاملات والتحولات للعملات الأجنبية ؛
2. البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، والبنوك المتخصصة .
3. شركات السمسرة في الأوراق المالية الدولية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى؛
4. الصناديق الاستثمارية الإقليمية والدولية ؛
5. شركات التأمين وصناديق التقاعد ؛
6. المؤسسات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية؛
7. الصناديق الإقليمية وبيوت المقاصة وبعض الشركات المالية المتخصصة في العمليات المالية الدولية.
8. البورصات العالمية ،كبورصة لندن ونيويورك للأوراق المالية ... .
9. الشركات الضخمة و الشركات المتعددة الجنسيات ،و شركات الاستثمار الإقليمية والعالمية .
10. الحكومات والدول والمنظمات و الاتحادات الاقتصادية .
11. كل جهة رسمية أو غير رسمية طالبة أو عارضة لرؤوس الأموال المشروعة على المستوى الدولي.

سادسا : شروط قيام السوق المالية الدولية .

لقيام السوق المالية على مستوى دولي لا بد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية والتي في نفس الوقت من عوامل نجاح السوق المالية الدولية ،والمتمثلة فما يلي :

I. وجود الاستقرار السياسي في الدولة أو المنطقة أو الإقليم الجغرافي أو الاتحاد الدولي المراد فيه قيام سوق مالية دولية ، لتشجيع تدفق رِؤوس الأموال الأجنبية من وإلى السوق المالية الدولية؛

II. تبني سياسة اقتصادية ليبيرالية قائمة على اقتصاد السوق تضمن الحرية الاقتصادية والمنافسة الحادة النزيهة وتشجع القطاع الحاص ؛

III. تبني منظومة مالية مرنة ومتزنة فيما يخص السياسة الضريبية و السياسة النقدية والمالية تهدف إلى تقليل القيود والضغوط المفروضة على رأس المال ؛

IV. تبني منظومة تشريعية وقانونية مناسبة لتحفيز التعاملات في هذه السوق ، وكذا العمل على تطبيق معايير وقوانين الهيئات الدولية المؤطرة لعمل السوق المالي الدولية؛

V. وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل تقوده بنوك مركزية كفؤة لضمان توفير السيولة اللازمة للسوق المالي في ظل مستويات مقبولة من المخاطرة ، وتساعد على زيادة المدخرات وتشجيع عمليات الاستثمار وتنميتها ؛

VI. وجود عدد كاف وقوي من أسواق رأس المال ، كالبورصات المحلية والإقليمية في المنطقة أو الدولة أو الاتحاد الاقتصادي يكمل بعضها البعض وبما يشجع على تكوين شركات المساهمة العامة والخاصة التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي ؛

VII. ضرورة ربط السواق المالية الدولية بسواق مالية مجلية ودولية ببعضها البعض لضمان توفير المعلومات بدقة وكفاءة عالية ونشرها بصفة آنية ودورية حول أوضاع السوق العالمية وكذا الشركات و المتعاملين في السوق الدولية نفسها ؛

VIII. وجود خبراء مالين وإداريين أكفاء لتسيير السوق والتعامل مع الأوضاع الطارئة ؛

IX. توفر السوق المالي على أدوات مالية متنوعة من حيث الجودة والآجال وكذا الجهات المصدرة وتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية .واتسامها بالمرونة الكافية لسهولة تداولها وإمكانية ؛

X. ربط السوق المالي بأدوات و وسائل وأجهزة اتصال تكنولوجية وشبكات وبرامج جد متطورة تضمن سرعة توفير المعلومات وأداء الصفقات ، وإمكانية عقد الصفقات عن بعد في أي نقطة جغرافية على وجه الأرض ؛

XI. إمكانية التعامل بمختلف العملات الأجنبية خاصة العملات القيادية منها (الدولار الأمريكي ،الجنيه الإسترليني ،الأورو ، الين الياباني ،الدولار الكندي و الفرنك السويسري) ،وكذا استقرار العملة في الدولة أو المنطقة المراد فيها إيجاد سوق مال دولية ؛

XII. ضرورة وجود نظام اقتصادي متطور ، وكذا عدد هائل من المؤسسات الاقتصادية والمالية و التجارية .

سابعا : أقسام سوق المال الدولية :

إن أقسام سوق المال الدولية من الناحية الشكلية هي نفس تقسيمات السوق المالي التي سبق التطرق لها في تقسيمات السوق المالي بصفة عامة، لكنها تخالف من ناحية الآليات والنطاق الجغرافي وعملة التقييم ، وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على التقسيم الأساسي المختصر للسوق المالية الدولية ، والذي يبرز الفروع الرئيسية للسوق المالية الدولية ، كما يوضح ذلك الشكل رقم (02) التالي :

شكل رقم (02): التقسيم المختصر لأقسام السوق المالية الدولية.

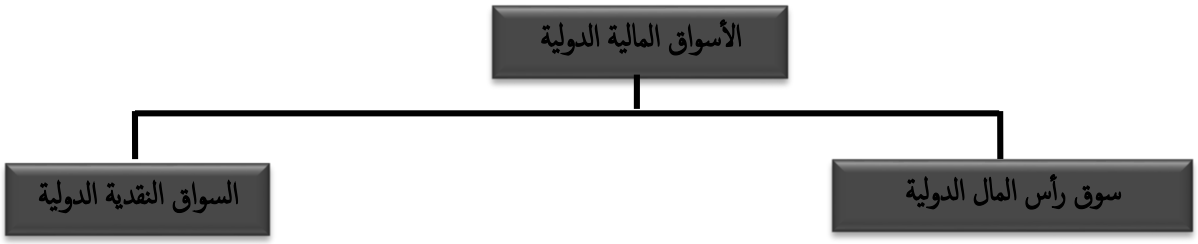

المصدر: من إعداد الباحث .

I. السوق النقدية الدولية :(Internationale Money Markets)

ينصرف معنى سوق النقد الدولي إلى قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائع بالدولار أو اليورو لدى بنوك تجارية في الخارج ، ومن أشهر أسواق النقد الدولية سوق الأورو دولار ، ولا يقتصر الإيداع بالدولار على البنوك التجارية ،وإنما تقوم البنوك المركزية أيضا بإيداع ما بحوزتها من دولارات أو يورو في حسابات بالدولارات أو باليورو أو كليهما في بنوك خارجية بغرض الاستثمار أو تسوية معاملات مع البنوك الأجنبية .[1]

ويكون التعامل في هذه السوق في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى سنة، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملات الأجنبية ، وتقوم الشركات ذات النشاط الدولي بإيداع فوائدها المالية والاقتراض قصير الأجل من البنوك المتعاملة في هذه السوق لتمويل تجارتها الدولية .

وكان من أهم العوامل المساعدة على ظهور الأسواق المالية الدولية تراكم الفوائض البترولية للدول المصدرة للنفط في عشرية السبعينيات من القرن المنصرم والتي تم إيداعها في بنوك دولية ، واستغلالها في مجال الإقراض و الاقتراض للدول والشركات و الحكومات.

[1] محمد أحمد الأفندي : النقود والبنوك، الطبعة الأولى ،دار الكتاب الجامعي– صنعاء ،اليمن - 2009 ، ص (115) .

II. سوق رأس المال الدولية (Internationale Capital Market) :

يتعلق سوق رأس المال الدولي بحركات رؤوس الأموال وما يتمخض عنها من معاملات مالية دولية متوسطة وطويلة الأجل تكون فترة استحقاقها أكثر من سنة ،ويتم التعامل في هذه السوق بين مختلف دول العالم من خلال أسواق الأوراق المالية الإقليمية والدولية أو بما يعرف بالبورصات، ومن الأمثلة على تلك البورصات الدولية نجد بورصة لندن في بريطانيا ،وبورصة طوكيو في اليابان ،وبورصة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وبورصة فرانكفورت في ألمانيا ... إلخ.

ويتم التعامل في هذه السوق بإصدار وتداول الأوراق المالية على غرار الأسهم الدولية والسندات الدولية ، أشهرها الأوربية والأجنبية، ومن أهم العوامل الاعتيادية – باستثناء الأزمات المالية والاقتصادية الطارئة - المؤثرة في سوق رأس المال الدولية هي التغيرات في أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة منها العملات القيادية .